مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٠١**

الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سباتافورا/السيد مانتوفاني	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد كليب
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي، ٢٤ – ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/711)

07-64193 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور – ليشتي في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/711)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، والبرتغال، وتيمور – ليشتي، والفلبين، ونيوزيلندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغلت السيدة بورغيس (تيمور – ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/711، التي تتضمن تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور – ليشتي.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد باسو سانغكو، الذي سيلقي بياناً باسم سعادة السيد دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا ورئيس بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور – ليشتي.

أعطي الكلمة الآن للسفير سانغكو.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا): لقد تشرفت جنوب أفريقيا بمنح السفير كومالو الفرصة لقيادة بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور – ليشتي في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وكما أوضحنا في الأسبوع الماضي، أثناء إحاطتنا الإعلامية (انظر S/PV.5791)، كان الغرض من الزيارة معالجة ثلاث مسائل: أولا، تشجيع حكومة تيمور – ليشتي، وبرلمانها، وأحزابها السياسية وشعبها على مواصلة العمل معا، والدخول في حوار سياسي، وفي توطيد السلام، والديمقراطية وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمصالحة الوطنية في البلد؛ ثانيا، مناقشة الآراء وتبادلها مع السلطات التيمورية بشأن السبل والوسائل الملائمة لمساعدة البلد على تطوير القدرات اللازمة، للبناء على المكاسب المحرزة حتى الآن، من الأمن والديمقراطية وغيرهما، والإعراب عن الدعم الكامل من مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ووجود الأمم المتحدة هناك؛ وثالثا، تقييم التقدم المحرز ميدانيا فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة.

وأثناء الزيارة، التقت البعثة مع عدة محاورين في الحكومة، بينهم الرئيس، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، وأعضاء في الجهاز القضائي والبرلمان الوطني، كما عقدت اجتماعا مع زعيم الحزب المعارض الرئيسي ومع الأحزاب السياسية الأخرى.

وأجرت البعثة أيضا اتصالات مع منظمات غير حكومية، ومع ممثلين للمرأة، والشباب والكنيسة، وممثلين

لبعثة الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في الميدان. وتلقت البعثة أيضا إحاطة إعلامية من قوة تحقيق الاستقرار بقيادة أستراليا ونيوزيلندا.

ويغطي التقرير المعروض على المجلس (S/2007/711) المجالات والمسائل الرئيسية التالية: المصالحة الوطنية والديمقراطية، والوضع الأمني العام وإصلاح قطاع الأمن، وبناء القدرات والعدالة وسيادة القانون، ووضع المشردين داخليا، وحقوق الإنسان، ومسائل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. ويتضح من التقرير أنه بالرغم من تحقق بعض التقدم النسبي ما زالت تيمور - ليشتي تواجه تحديات هائلة ترتبط بالخلافات السياسية فيما بين الزعماء في حل القضايا الهامة التي تواجهها البلاد، والصعوبات الاقتصادية - الاجتماعية المرتبطة بانتشار البطالة والفقر. وفي المجال الإنساني لا تزال محنة المشردين داخليا تمثل مهمة كبيرة تواجه شعب تيمور - ليشتي وحكومته.

ويشير التقرير بوضوح إلى أنه على الرغم من هذه التحديات، فقد غادرت البعثة تيمور - ليشتي وهي على قناعة بأن البلد يمضي على الدرب الصحيح نحو تحقيق السلام والاستقرار المستدامين والوحدة والازدهار. وفي هذا السياق، أشارت البعثة إلى أن الحوار السياسي والمصالحة الوطنية والمشاركة المستمرة التي تهدف إلى معالجة التحديات التي تواجهها البلاد كلها عوامل مهمة في التصدي لتلك التحديات.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، كما لا يمكن المغالاة في مشاركة المجتمع الدولي في هذا المجال. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف على مواصلة توفير الموارد وتقديم المساعدة على تنفيذ المشاريع من أجل تحقيق التنمية المستدامة والطويلة الأجل في تيمور - ليشتي.

وفي الختام، نود أن نعرب مرة أخرى عن خالص امتناننا لحكومة وشعب تيمور - ليشتي لما قدماه من ضيافة ومساعدة وتعاون، وكذلك لجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لما قدموه لنا من دعم ضروري أثناء بعثة المجلس إلى تيمور - ليشتي. كما نود أن نشير بصفة خاصة إلى الدعم القيّم الذي قدمته حكومة إندونيسيا لمساعدة الوفد على الانتقال السهل إلى تيمور - ليشتي.

كما نعرب عن تقديرنا وامتناننا لأمانة مجلس الأمن وموظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة على ما بذلوه من جهود دؤوبة وما قدموه من دعم خلال المرحلة التحضيرية للبعثة وأثناء البعثة نفسها.

ونوصي مجلس الأمن بالنظر في هذا التقرير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تيمور - ليشتي.

السيدة بورغيس (تيمور - ليشتي) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة.

وأود أن أعرب، بالنيابة عن حكومة وشعب تيمور - ليشتي، عن خالص امتناننا للزيارة الأخيرة لمجلس الأمن. وبوجه خاص، يود وفد بلادي أن يشكر السفير كومالو وأعضاء الوفد على الطريقة التي أشركوا بها جميع الأطراف المعنية الأخرى، مبدين حساسية شديدة واحتراما وتفهما. ويتميز تقرير البعثة (S/2007/711) بأنه شامل ويحدد التحديات والأولويات التي ينبغي معالجتها من أجل توطيد السلام والاستقرار في البلاد.

لقد كانت الزيارة إيجابية بصورة فائقة في إتاحتها لكل الأطراف المعنية فرصة مشاركة أعضاء الوفد في إجراء تقييم صريح وأمين للتعقيدات والتحديات التي يواجهها البلد في الوقت الراهن. وعلاوة على ذلك، فإن الزيارة، من وجهة

نظر التيموريين، كانت إعادة تأكيد على الالتزام والدعم المستمرين من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتيمور – ليشتي. وتأتي إعادة تأكيد الالتزام والمساعدة هذه في الوقت المناسب، حيث تتفهم البلاد العواقب المترتبة على الأزمة وتبحث عن الحلول المستدامة لصون السلام والاستقرار.

وقد تسببت أزمة عام ٢٠٠٦ في وقوع أعمال نهب وتدمير واسعة النطاق في العاصمة، حيث قُتل أكثر من ٣٠ شخصا وجُرح أكثر من ١٠٠ شخص وشُرد عشرات الآلاف. ونحن نتعافى ببطء؛ ومع ذلك لا يزال عشرات الآلاف من الأشخاص يعيشون في المخيمات في العاصمة وفي مناطق أخرى. وتتعهد الحكومة بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية لمعالجة وضع المشردين داخليا بأسلوب مناسب ومستدام.

وتمت استعادة القانون والنظام. غير أن الهدوء النسبي الذي يسود البلاد هدوء محفوف بالمخاطر ويرجع بشكل كبير إلى الدور الفعال الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة وقوة تحقيق الاستقرار الدولية. وستبقى الحالة هكذا حتى يحين الوقت الذي يعاد فيه تشكيل قوة الشرطة الوطنية وتتحول إلى قوة مهنية موثوق بها وفعالة. وسيستغرق هذا من سنتين إلى ثلاث سنوات على الأقل.

وفي حين يتحقق تقدم كبير في إنشاء إطار قانوني ومؤسسي ديمقراطي، فإن قرونا من الحكم غير الذاتي والتهميش، بما في ذلك عقدان من انتشار العنف والافتقار إلى أي استثمار ذي مغزى في المجالات الفكرية والاجتماعية – الاقتصادية والهياكل الأساسية المادية للبلاد في الماضي، وغياب أي خبرة دائمة في الحكم وإنفاذ القانون، خلّفت للبلد تحديات بالغة لاستقراره وازدهاره في المستقبل. ويتضاعف ذلك بوجود مستويات عالية من البطالة والجهل والتشريد.

وفي هذا المنعطف الحرج، ما زال أهم الأهداف الأساسية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل للحكومة يتمثل في زيادة تدعيم الاستقرار السياسي وحفظ القانون والنظام، في حين تتحسن تدريجيا في الوقت نفسه آفاق التنمية التيمورية بترسيخ ثقافة الحكم الديمقراطي وتعزيز المؤسسات الرئيسية. ولن يوجد استقرار سياسي بدون احترام سيادة القانون وإنفاذ القانون بشكل كافٍ. ولن توجد تنمية اقتصادية – اجتماعية دائمة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، بدون تحقيق الاستقرار السياسي والسلام والأمن بشكل عام.

وفي حين تمثل التنمية الهدف الأمثل، فإن التقييد السابق لأوانه لتحقيق هذا الهدف بدون توفر القدرات والمساعدات التي لا تزال ضرورية من جانب الأمم المتحدة في مجال الشرطة وقطاع الأمن ومشاركتها ومساعيها الحميدة في دعم بناء المؤسسات، سيعرض للخطر بلا مبرر جهود الإنعاش والتقدم الحذر اللذين تحققا على مدار فترة السنة ونصف السنة الماضية.

وفي هذا الصدد توافق تيمور – ليشتي على التوصية الواردة في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وكما ذكر في التقرير، دعا جميع المحاورين التيموريين إلى استمرار وجود الأمم المتحدة أثناء بناء الهياكل الديمقراطية في البلاد.

وتعتقد الحكومة اعتقادا راسخا بأنه ينبغي تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة مجموعها خمس سنوات، حتى عام ٢٠١٢. وهي تتوقع استمرار الحاجة إلى القدرات الحالية للشرطة وقطاع الأمن لما لا يقل عن سنتين ونصف السنة، حتى عام ٢٠١٠، تعقبها بعثة لبناء السلام بتكليف من مجلس الأمن تركز على الحكم وعلى تقديم المساعدة في مجال الشرطة وقطاع الأمن وبناء

القدرات لفترة أخرى مدهما سنتان ونصف السنة، حتى عام ٢٠١٢.

وتدرك الحكومة اهتمامات وفد مجلس الأمن بأن يُنظر إلى الدعم والمساعدة المقدمين من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوصفهما يعززان المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والاعتماد على الذات، بدلا من أن يعززا مناخ الاعتماد على الغير. ونعي أن القيادة التيمورية والشعب التيموري يجب أن يبذلا كل جهد ممكن لتوطيد السلام والاستقرار في بلادنا. لقد كانت أزمة عام ٢٠٠٦ من صنعنا ويجب أن نأخذ على عاتقنا المسؤولية الكاملة عنها بكل شجاعة وتواضع. ويود وفد بلادي أن يؤكد لأعضاء المجلس أننا نحن التيموريين سنواصل، في الوقت نفسه، حوارنا الوطني حتى يمكننا أن نتصالح ونضمد جراح الماضي، مما يزيد من المساهمة في إنشاء بلد سلمي ومستقر وديمقراطي ومتحد.

ومع ذلك، فإن سبب تأييدنا لتوصية بعثة مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة لا ينبع من منطلق الاعتماد على الغير. إنها الحاجة إلى تنمية مؤسسات وقدرات مستدامة وديمقراطية لم تكن قائمة من قبل على الإطلاق في تيمور - ليشتي. لقد مر على استقلال تيمور - ليشتي خمس سنوات فقط - وهو إطار زمني قصير بالنظر إلى التحديات الهائلة لبناء الأمة. فحين انتقلت السيادة إلى تيمور - ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٢، لم يكن هناك أكثر من رسم وصفي - أي فكرة لدولة ديمقراطية حديثة. وتعين علينا أن نبني بلدنا من الصفر.

ومع ذلك فقد عززت أزمة ٢٠٠٦، بدلا من أن تضعف، الإطار المؤسسي الديمقراطي والتزامنا بسيادة القانون. فعلى سبيل المثال، استمر قطاع الخدمة المدنية في العمل طوال الأزمة، ودُفعت الرواتب - وهذا إنجاز رائع مقارنة بالتجارب التي حدثت في أماكن أخرى. وعقدت انتخابات حرة ونزيهة بدون عنف، وخرج البرلمان الوطني قويا بالمشاركة النشطة من جانب جميع الأطراف في كل المسائل ذات الأولوية الوطنية، بما في ذلك الميزانية.

أود أن أنهي بياني بالإعراب عن خالص تقديري للأمم المتحدة ومجلس الأمن وكذلك لجميع شركائنا الثنائيين على ما يبذلونه من جهود منذ عام ١٩٩٩. فقد استجابوا بلا تردد لمناشداتنا بتقديم المساعدة وظلوا باقين في بلادي. ولن ينسى شعب تيمور - ليشتي التزامهم وصداقتهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر بعثة مجلس الأمن على تقريرها عن الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى تيمور - ليشتي (A/2007/711). وترحب نيوزيلندا بزيارة البعثة بوصفها فرصة هامة للمجلس للوقوف بصورة مباشرة على الحالة في تيمور - ليشتي، بعد بضعة أشهر من تشكيل الحكومة الجديدة وقبل شهرين من اتخاذ القرار المطلوب بشأن الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

وتعترف نيوزيلندا بأنه توجد فعلا علامات مشجعة على إحراز تقدم تيمور - ليشتي في هذا العام الذي يشارف على الانتهاء. فقد أجريت بنجاح الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وأحرزت الحكومة الجديدة بعض الإنجازات الهامة للاحتفال بالأيام الـ ١٠٠ الأولى لولايتها، مثل اعتماد برنامج للحكومة الجديدة والموافقة على ميزانية مؤقتة.

إننا نسلم بتعقيد التحديات التي تواجهها الحكومة الجديدة لتيمور - ليشتي، ونود أن نؤكد مجددا على دعمنا المستمر لجهودها نحو التصدي لهذه التحديات. ونود أن نغتنم

هذه الفرصة لنشيد بالمشاركة الفعالة للمعارضة في البرلمان بوصفها عاملا أساسيا في مزاولة أي نظام ديمقراطية لعمله.

ويسر نيوزيلندا أن تشهد أن الحالة الأمنية تتحسن بشكل تدريجي. ولكن، وكما ورد في تقرير البعثة، فإن الأسباب الجذرية للأزمة التي نشبت العام الماضي لم تجر معالجتها بشكل كامل. وما زالت التوترات السياسية الأساسية تشكل تحديا للمؤسسات الجديدة والهشة لتيمور – ليشتي، ويمكن لأي تدهور أمني أن يؤدي بسهولة إلى انتكاس التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي. وما زالت توجد مشاكل عديدة، ليس أقلها العدد الكبير من الأشخاص الذين ما زالوا يعيشون في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا في جميع أنحاء ديلي.

وتؤمن نيوزيلندا بأن استمرار مشاركة المجتمع الدولي ستكون أمرا لازما بغية دعم الحكومة الجديدة في العمل نحو تسوية العديد من المسائل التي تواجهها. ونؤيد وجود قوي وطويل الأجل للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وفي هذا السياق، كانت زيارة مجلس الأمن زيارة هامة للغاية وحسنة التوقيت، ويحدونا الأمل في أن تعمل الزيارة على التأكيد مجددا على التزام المجتمع الدولي بدعم تيمور – ليشتي.

إن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في شباط/فبراير العام المقبل سيكون أمرا هاما للغاية. وسيلزم إيلاء اهتمام وثيق لمجموعات مهارات عنصر الشرطة ولتركيز عنصر الشرطة في إطار البعثة. ومع أن نيوزيلندا ترى أنه ينبغي الإبقاء على الأعداد الحالية لشرطة الأمم المتحدة، فإنه يتعين إيلاء الاهتمام لتشكيل شرطة الأمم المتحدة لضمان أن تكون لديها القدرات المطلوبة للاضطلاع بدوريها الأولين وهما: أولا، توفير الأمن، وثانيا، دعم الإصلاح الدائم وإعادة بناء قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي من خلال بناء القدرات والتدريب في الكفاءات الأساسية للشرطة. وكلتا هاتين الغايتين هامتان بشكل مماثل لاستقرار تيمور – ليشتي في المستقبل.

وترحب نيوزيلندا بدعوة رئيس بعثة مجلس الأمن، السفير دوميساني كومالو، إلى استعراض دور شرطة الأمم المتحدة بغية ضمان إحراز أقصى النتائج. وتؤيد نيوزلندا إجراء ذلك الاستعراض قبيل المناقشات بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة التي تجري في شباط/فبراير، إذ أن الاستعراض سيكون مفيدا في تقييم التقدم الذي أحرزته شرطة الأمم المتحدة حتى الآن، وفي كفالة أن تتمتع شرطة الأمم المتحدة بالتوجيه ومجموعات المهارات والتركيز الذي تحتاج إليه للاضطلاع بأدوارها في العام المقبل.

وما زالت نيوزيلندا ترى ضرورة أن تقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي الدعم إلى حكومة تيمور – ليشتي في إصلاح وتعزيز قطاعي العدالة والأمن. ويشكل إصلاح قطاع الأمن جزءا لا يتجزأ من تعزيز مؤسسات الدولة والحكومة في تيمور – ليشتي، والأمر الأساسي هو ضمان التمكن من الوفاء بالاحتياجات الأمنية لتيمور – ليشتي في المستقبل.

إن تقرير بعثة مجلس الأمن أبرز العديد من المسائل التي ما زال يلزم معالجتها، مثل تحسين التعاون بين المؤسسات الأمنية، وتعزيز الإطار القانوني، وزيادة القدرات التشغيلية وتعزيز الإشراف المدني. ونناشد حكومة تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي العمل معا بشأن إجراء الاستعراض الشامل وإصلاح جميع جوانب قطاع الأمن في تيمور – ليشتي، الذي يشمل قوات الدفاع ووزارة الدفاع وقوة الشرطة ووزارة الداخلية.

وما زالت نيوزيلندا ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي على مساعدة تيمور – ليشتي في الأجل الطويل. وما زلنا نسهم بأفراد للدفاع والشرطة في القوة الدولية لتحقيق

الاستقرار وفي شرطة الأمم المتحدة، ونشيد بالتعاون الإيجابي بين القوتين. وتقدر نيوزيلندا أهمية المحافظة على الاستقرار في تيمور - ليشتي بغية التمكن من تحقيق المصالحة وبناء الدولة، ونتوقع من القوة الدولية لتحقيق الاستقرار أن تبقى في تيمور - ليشتي في الوقت الحاضر.

وفي الختام، تود نيوزيلندا أن تشكر مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على جهودهما المستمرة في تيمور - ليشتي. ويشكل اهتمام مجلس الأمن دليلا هاما على أن المجتمع الدولي ما زال ملتزما بدعم تيمور - ليشتي وبمساعدتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد دافيدي (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، سيدي، تود الفلبين أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى عقدكم هذه الجلسة الهامة للنظر في نتائج بعثة مجلس الأمن التي أوفدت مؤخرا إلى تيمور - ليشتي. كما تشيد الفلبين بالسفير ناتاليغاوا وبالأعضاء الآخرين لوفد إندونيسيا على الرئاسة الناجحة لإندونيسيا للمجلس الشهر الماضي. وفضلا عن ذلك، تشارك الفلبين الوفود الأخرى تقديم الشكر للسفير كومالو على قيادته المقتدرة بشكل استثنائي للبعثة الموفدة إلى تيمور - ليشتي.

إن هذه البعثة الموفدة مؤخرا إلى تيمور - ليشتي تشكل تأكيدا مجددا وواضحا على التزام المجلس بدعم ومساعدة تيمور - ليشتي في توطيد السلام والأمن، وهما أمران حيويان للتعجيل بعملية الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ولتعزيز الاستقرار الطويل الأجل في ذلك البلد. كما أن البعثة تمثل أفضل سبيل للمجلس للحصول على تقييم ميداني واضح للحالة وأفضل سبيل للحصول على روايات شهود العيان للحالة، وتوجيه أقوى رسالة تشجيع إلى حكومة تيمور - ليشتي وبرلمانها وشعبها للعمل معا على تحقيق المصالحة الوطنية والمعافاة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وأحاط وفدي علما بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير كومالو في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5791) وبتقرير البعثة (S/2007/711) ويود أن يبرز النقاط التالية. أولا، تتفق الفلبين مع رأي البعثة القائل إن تيمور - ليشتي ستستمر بحاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة في عدد من المجالات، في جملة أمور، مثل الحكم، وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترى الفلبين أن حكومة تيمور - ليشتي، وفي الأجلين القصير والمتوسط المحوريين، ستستفيد من العمل ذي الأولوية في صون القانون والنظام، والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في موقف يمكنها من تقديم المساعدة اللازمة في هذه المجالات. وتقوم القوات الحالية للشرطة والأمن بمساعدة حكومة تيمور - ليشتي بشكل لا يمكن قياسه، وينبغي أن يستمر وجود هذه القوات وأن يعزز بشكل إضافي. وينبغي إيلاء مزيد من التركيز لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاتفاق بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦). ومن نافلة القول إن وفدي يؤيد تأييدا كاملا توصية البعثة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، التي ستنتهي في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

ثانيا، إن وفدي يعترف بالرصيد الهائل لحسن النية الدولية نحو تيمور - ليشتي. وينبغي المحافظة على هذا. ويتعين أن توجه المساعدة الدولية لتيمور - ليشتي نحو تحقيق

الاعتماد الذاتي، ولكنها ينبغي ألا تكون ضيقة أو مقيدة بشكل تعسفي. ودأبت الفلبين باستمرار على تقديم الإسهام في بناء الدولة في تيمور - ليشتي وبذل مساع أخرى خلال الأعوام. وأوفد بلدي بعثة لتقديم الدعم الإنساني قوامها ٦٠٠ فرد ومؤلفة من أطباء وممرضين وأطباء أسنان ومهندسي بناء وزراعيين وفنيين وأفراد للتخلص من الذخائر المتفجرة بوصفها جزءا من القوة الدولية، وهي القوة الدولية في تيمور - الشرقية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ومنذ ذلك الوقت، ظلت الفلبين تشارك بشكل متتال في العمليات المتعاقبة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وضمن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، كانت الكتيبة الفلبينية مؤلفة من أكثر من ٧٠٧ ضباط وأفراد مجندين، مع تعيين القائد السابق للجيش الفلبيني الفريق جيم دي لوس سانتوس بوصفه أول قائد للقوة.

والفلبين هي حاليا أكبر مساهم بأفراد الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومعظم هؤلاء الأفراد هم في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، والتي هي أكبر عملية حفظ سلام تقودها الشرطة تشارك فيها الفلبين. ومفوض الشرطة الحالي لهذه البعثة هو رودولفو تور، مدير الشرطة الوطنية الفلبينية.

وإلى جانب حفظ السلام، قدمت الفلبين مساهمات في مجالات بناء القدرات، وخاصة في تنمية الموارد البشرية. وقدمت الفلبين لتيمور - ليشتي حزمة لتنمية الموارد البشرية من خلال البرامج التدريبية لأقطار ثالثة التابعة للوكالة اليابانية للتعاون الدولي. ولقد اشتملت تلك البرامج على برامج للتدريب على اللغة الانكليزية والتدريب على رصد وتقييم النتائج وبرنامج للموظفين المبتدئين في وزارة الخارجية لدبلوماسيي تيمور - ليشتي، والذي يتم تقديمه من خلال معهد الخدمة الخارجية في الفلبين. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الفلبين مع تيمور - ليشتي لتسهيل قبول الطلبة التيموريين في الكليات والجامعات الفلبينية، وكذلك على توفير التدريب المهني. ولا تزال الفلبين على استعداد لاستكشاف مجالات أخرى للمساعدة على تعزيز قدرات ومؤسسات تيمور - ليشتي. وتأمل الفلبين أن يحذو المجتمع الدولي حذوها.

وأخيرا، يساور وفد بلادي قلق إزاء تقييم البعثة الذي أفاد بأن العديد من أسباب أزمة عام ٢٠٠٦ - وخصوصا تلك التي تتصل بمسائل الحكم والفصل بين السلطات وبناء المؤسسات المستدامة - لم تُعالج بعد. وهذه قضايا عادة ما تواجهها الديمقراطيات الجديدة والناشئة أو حتى المستعادة حديثاً. إن تيمور - ليشتي هي جزء من الأمم المتحدة، وأي إخفاق في هذه المجالات الهامة في تيمور - ليشتي، وكذلك في أية دولة أخرى لديها نفس المشاكل، يؤثر على سلامة المنظمة. ويُنتظر من الأمم المتحدة، ومن خلال مجلس الأمن، أن تتصرف بحسم أكبر لمعالجة تلك الشواغل. وأهم شيء بالطبع هو المساعدة على بناء وتعزيز المؤسسات. ويسلم وفد بلادي بأنه كان يمكن الحفاظ على ذلك التقدم في ذلك المجال لو لم يتم خفض وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عام ٢٠٠٦.

وما زال وفد بلادي يرى أن تيمور - ليشتي تبقى أحد أفضل أمثلة المشاريع الناجحة التي قامت وتعززت من خلال الجهود التعاونية المشتركة والمتواصلة من شعبها البطل وقادته، ومن منظمة الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية الفاعلة والشركاء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل المزيد من التعزيز والدعم للجهود المبذولة لبناء تيمور - ليشتي بإخلاص وحيوية متزايدين، وذلك من أجل ضمان أن تظل قصة نجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بإجراء هذه المناقشة. كما أود أن أشكر السفير كومالو على إحاطته الإعلامية في الأسبوع الماضي بشأن بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور - ليشتي (انظر S/PV.5791). تتيح مناقشة اليوم فرصة هامة للدول الأعضاء لكي تعرب عن دعمها المتواصل للسلام والاستقرار والتنمية في تيمور - ليشتي، وحيث ينظر المجلس في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في شباط/فبراير العام المقبل.

وبوصف اليابان عضوا في المجموعة الأساسية فهي كانت دائما مؤيدا قويا لبناء الدولة في تيمور - ليشتي منذ استقلال هذا البلد. ولذلك يشعر وفد بلدي بالتشجيع من تقرير بعثة المجلس لأن عملية إرساء الديمقراطية تحرز تقدما جيدا. ولقد أجرت تيمور - ليشتي هذا العام انتخابات رئاسية وبرلمانية ناجحة، وهو ما شكل معلما هاما لهذا البلد في عملية إرساء الديمقراطية وتوطيد السلام. ولقد أعجبنا الحماس للديمقراطية والالتزام بها في صفوف الشعب، وهو ما شهده مراقبو الانتخابات الدوليون، بمن فيهم مراقبون من اليابان. ولقد جاءت الزيارة التي قامت بها بعثة المجلس في الوقت المناسب وأسهمت بشكل كبير في تعزيز عمل بعثة الأمم المتحدة التي رحب شعب هذا البلد بجهودها وقدّرها.

هناك مجالات يتعين فيها بذل جهد أكبر. على سبيل المثال، وكما أشارت بعثة مجلس الأمن، لا تزال هناك على ما يبدو خلافات سياسية بين القيادة في أعقاب الانتخابات. ولدينا ثقة كاملة بحكمة شعب تيمور - ليشتي وتصميمه على تحقيق الاستقرار السياسي والتعاون المطلوب لإعادة بناء هذا البلد. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن الخلافات السياسية بين الأطراف الآن يمكن بل وينبغي التعبير عنها من خلال ممثليها في البرلمان. كما أود أن أثني على السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، للجهود التي يبذلها من خلال آلية التنسيق الرفيعة المستوى المنصوص عليها في القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦) لتسهيل الاتصال الفعال داخل الحكومة وبين بعثة الأمم المتحدة والحكومة.

وتشاطر اليابان أيضا رأي البعثة بأنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في مجال بناء القدرات، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وإصلاح قطاع العدالة. والنجاح في إجراء الانتخابات هو إشارة جيدة على أن الحالة مستقرة وهادئة بشكل أساسي. وفي الوقت نفسه يجب أن نضع في اعتبارنا أنها ما زالت متفجرة، حيث أن مستوى الكدر والخوف المستمرين لا يزال مرتفعا.

إن إعادة بناء قوة الشرطة الوطنية الاحترافية في تيمور - ليشتي هي أمر لا غنى عنه للحفاظ على الأمن. وأفراد الشرطة الذين أرسلتهم اليابان إلى بعثة الأمم المتحدة يقومون بدورهم للمساهمة وذلك من خلال المساعدة على وضع كتاب تعليمي للمجندين الجدد في قوة الشرطة الوطنية ولأفراد الشرطة المؤقتين، ضمن أمور أخرى. ونحن سعداء بالجهود التي تبذلها البعثة في تجنيد وتدريب أفراد الشرطة الوطنية، ويشجعنا أن نرى أن الشرطة الوطنية تسعى الآن إلى الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية عن حفظ أمن البلاد. ومع ذلك فإن تقدير مدى مصداقية الشرطة الوطنية لدى الناس والمجتمع سيكون عاملا أساسيا في اتخاذ القرار بشأن إعطاء الشرطة الوطنية قدر أكبر من المسؤولية. وفي رأينا أن إمكانية نقل المسؤولية هذه ينبغي أن تتولى تقييمها بعثة من الخبراء، مثلما اقترحت بعثة مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أؤكد من جديد التزام اليابان المتواصل بدعم كل الجهود الرامية إلى بناء السلام والتنمية في تيمور - ليشتي بعد مرحلة حفظ السلام. إن لدى تيمور - ليشتي إمكانات كبيرة نتيجة للكم الكبير من الأموال المتأتية من عائدات النفط. واستخدام تلك الأموال بشكل فعال ومخطط

له جيدا سيسهم في ازدهار هذا البلد. وفي هذا السياق، هناك أهمية بالغة لتدريب الموظفين التيموريين وبناء قدراتهم على إدارة الأموال.

إن بناء السلام هو عملية طويلة ومعقدة ومتعددة الأبعاد. ومنذ تولت اليابان رئاسة لجنة بناء السلام ونحن نعمل بهمة للتشجيع على تقديم المساعدات لجهود الإنعاش والتعمير التي تبذلها البلدان الخارجة من صراعات. ولذلك أشعر بسعادة كبيرة ونحن نشهد التقدم المحرز في توطيد السلام في تيمور – ليشتي وسأظل أتابع عن كثب التقدم المحرز في جهود بناء السلام.

تتجه الحالة في تيمور – ليشتي نحو الاستقرار. ويجب علينا هذه المرة أن لا نخفق في توطيد السلام. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تستمر في القيام بدور هام لبلوغ تلك الغاية. ويفهم وفد بلادي أيضا أن حكومة تيمور – ليشتي تود أن تنظر الأمم المتحدة في تحديد فترة زمنية متداخلة تتم فيها عمليات حفظ السلام وأنشطة لجنة بناء السلام جنبا إلى جنب، وحتى يتسنى ضمان الانتقال السلس إلى توطيد السلام. ولدى اليابان أمل كبير في أن تتشاور الأطراف المعنية بحسن نية وأن تتوصل إلى اتفاق بشأن أفضل طريقة للاستفادة من مختلف أشكال الدعم لبناء السلام التي يتم تقديمها بالتوازي مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك وصربيا، وكذلك مولدوفا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم سيدي الرئيس على إجراء هذه المناقشة المفتوحة. ويشيد الاتحاد الأوروبي ببعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور – ليشتي، برئاسة السفير دوميساني كومالو، ويرحب بالتقرير الشامل عن نتائج أعمالها. ونعتقد أن البعثة قد نجحت في تحديد مختلف التحديات التي لم يتم التصدي لها والتي يتعين على تيمور – ليشتي أن تواجهها من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار.

ويسرنا أيضا أنه أُتيحت للبعثة فرصة الاستماع إلى آراء المتحاورين السياسيين الرئيسيين – وهم الرئيس ورئيس الوزراء ومسؤولون حكوميون وزعماء المعارضة – فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني، بمن فيهم ممثلو الكنيسة ومنظمات غير حكومية وبعثة الأمم المتحدة ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومتواجدة في الميدان. ونحن نقدر العمل القيم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة، وخصوصا السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في الأشهر الأخيرة. وقد كانت الانتخابات الرئاسية والنيابية التي أُجريت بنجاح في نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه من هذا العام، بمشاركة نسبة عالية من الناخبين، خطوة هامة في مسار تعزيز المؤسسات الديمقراطية في تيمور – ليشتي.

غير أنه، كما يقر تقرير البعثة الموفدة إلى تيمور – ليشتي، لم تُحلّ بعد بعض الأسباب الجذرية لأزمة عام ٢٠٠٦ وآثارها. ويدرك الاتحاد الأوروبي التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الحاسمة التي يجب التصدي لها.

وعلى الصعيد السياسي، يشجع الاتحاد الأوروبي الحكومة الحالية وزعماء المعارضة على مواصلة الحوار السياسي في سبيل إعادة بناء الثقة المتبادلة وتحقيق المصالحة الوطنية في تيمور - ليشتي. وعلاوة على ذلك، من الأمور الأساسية حل مسألة مقدمي الاسترحام. بطريقة سلمية ومحاكمة مجموعة من العسكريين السابقين الذين فروا من الخدمة في قوة الدفاع الوطنية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي كذلك ضرورة إعادة الثقة بمؤسسات الدفاع والأمن الوطنية فضلا عن النظام القضائي ويشجع الحكومة على تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن.

إن الحالة الإنسانية عنصر آخر في شواغل الاتحاد الأوروبي، لأنها تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في تيمور - ليشتي. ونحن ندعو الحكومة إلى أن تجعل من أولى أولوياتها تهيئة ظروف مؤاتية لعودة النازحين داخليا وإعادة توطينهم ودمجهم في مجتمعاتهم المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التحديات الاقتصادية والاجتماعية، كالفقر والبطالة، وخاصة بين الشباب، من أهم أسباب عدم الاستقرار في جميع أنحاء البلاد.

والاتحاد الأوروبي يدرك، كما أوضح التقرير، أن مستقبل البلد في يد شعب تيمور - ليشتي وحكومتها. والواقع أن الجهود المبذولة في البلد لن تنجح إلا إذا اتخذ التيموريون تدابير لإيجاد حلول للتحديات التي تواجههم. ومع ذلك، تحتاج الحكومة إلى استمرار المساعدة واستدامتها للتغلب على أوجه القصور في القدرات وصعوبات الحكم.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيده على أن مشاركة الأمم المتحدة حيوية لزيادة استقرار البلد ولمساعدة الحكومة على التصدي للمسائل الكثيرة غير المحلولة، التي تم تشخيصها أثناء بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي. وفي هذا السياق، نؤيد استمرار مشاركة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى ما بعد شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين التزاما تاما بتوطيد السلام والديمقراطية في تيمور - ليشتي. وعلى سبيل المثال، قام رئيس المفوضية الأوروبية، خوسي مانويل باروسو، بزيارة تيمور - ليشتي في الشهر الماضي وأعلن تقديم مساعدات إضافية يبلغ مجموعها ٦٣ مليون يورو، لمساعدة مشاريع تتصل ببناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك دعم القضاء والبرلمان والتنمية الصحية والريفية. ويدل افتتاح مقر وفد للجماعة الأوروبية في ديلي في ٢٠٠٨ أيضا على دعم الاتحاد الأوروبي المتواصل لشعب تيمور - ليشتي.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف في الميدان، على زيادة توطيد السلام والديمقراطية في تيمور - ليشتي ولمساعدة البلد على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وأخيرا، أود القول إن الاتحاد الأوروبي يثق بأن حكومة تيمور - ليشتي، ستتمكن، بدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، من تذليل التحديات الكثيرة التي ما زالت تواجهها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أستراليا بفرصة الكلام مرة أخرى في مجلس الأمن والإسهام في مناقشات المجلس حول تيمور - ليشتي. إننا نقدر الزيارة التي قام بها مجلس الأمن ونشكر الذين ساهموا فيها. ونشكرهم أيضا على تقريرهم. ونحن نقدر اتصالهم، أثناء

وجـودهم في تيمـور – ليـشتي، بـالقوة الدوليـة لتحقيـق الاستقرار.

وأشير إلى أن الأمين العام وكلا من رئيس وزراء أستراليا، الأونرابل كيفين رود ووزير الخارجية، الأونرابل ستيفن سميث، سيقومون بزيارة تيمور – ليشتي غدا لإجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسائل.

ما فتئت أستراليا في طليعة مقدمي الجهود الدولية لمساعدة تيمور – ليشتي على إرساء أسس أمة مستقرة ومزدهرة. ولنا مصلحة حيوية في كفالة نجاح تيمور – ليشتي في المستقبل وقد أثبتنا التزامنا الدائم عن طريق دعمنا الكبير للتنمية والأمن. ونحن في طليعة الجهات المانحة لتيمور – ليشتي ونقدم إسهاما كبيرا في أمن ذلك البلد، بأمور منها قيادتنا القوة الدولية لتحقيق الاستقرار.

وترحب أستراليا بالتطورات التي استجدت مؤخرا في تيمور – ليشتي، كالنجاح في إجراء الانتخابات هذا العام. وقد كانت جهود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي جزءا لا يتجزأ من عملية تهيئة بيئة مؤاتية لاستعادة الاستقرار. وأسهم الممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول خيري، إسهاما هاما على نحو خاص في تعزيز مشاركة الزعماء السياسيين البناءة والسلمية، فعلى عاتقهم تقع المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الحكم الرشيد وتوطيد الديمقراطية.

ولكن، مع أن تيمور – ليشتي قطعت شوطا بعيدا منذ قلاقل نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦، لا تزال الحالة الأمنية هشة بانتظار حل للتحديات الطويلة الأجل، الاجتماعية منها والسياسية والأمنية والمتصلة بالحكم. ولا تزال مؤسسات تيمور – ليشتي الأمنية ضعيفة. ولا يزال من دواعي القلق وجود أعداد كبيرة من النازحين داخليا في مخيمات حول ديلي وفي المقاطعات. والبطالة، بما في ذلك بطالة السكان الشبان، بلغت معدلات عالية بصورة غير مقبولة، مما يسبب صعوبات لمواطني تيمور – ليشتي ويُذكي نار عدم الاستقرار السياسي. ويجب معالجة هذه المسائل باعتبارها أساسا لاستقرار تيمور – ليشتي وازدهارها في المدى البعيد.

وتدرك حكومة تيمور – ليشتي وأبناؤها التحديات القائمة أمامهم وهم يعملون بجد للشروع في معالجتها. لكنهم يواجهون عوائق هامة في مجال القدرات وسيحتاجون إلى دعم دولي في مقبل الأيام.

إن اضطرابات العام الماضي تُبرز أهمية المشاركة الدولية المستدامة في تيمور – ليشتي لإرساء أساس راسخ للسلم والازدهار. وقد استثمرت الأمم المتحدة الكثير في تيمور – ليشتي ويجب أن تبقى في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى دعم هذه الأمة الجديدة. وينبغي أن تنعكس هذه المشاركة في التمديد لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، على أن تركز بصورة استراتيجية على مجالات الاهتمام الرئيسية.

وعلى وجه التخصيص، سيكون من الأمور الهامة للأمم المتحدة أن تواصل أداء الدور الأمني الأساسي في تيمور – ليشتي، إلى أن تتمكن قوات الأمن المحلية من تدبير أمرها بصورة مستقلة، وخاصة من خلال وجود قوي وفعال للشرطة. وسيكون إصلاح قطاع الأمن حاسما، إذا أراد سكان تيمور – ليشتي أن يتحملوا كامل المسؤولية عن مستقبلهم.

وتعتزم أستراليا أن تواصل، بدعم من حكومة تيمور – ليشتي، تقديم دعمها العسكري لشرطة الأمم المتحدة، ما دامت الحالة الأمنية تستدعي ذلك. وبالمناسبة، أريد أن أسجل تقديرنا أيضا لدعم نيوزيلندا العسكري المستمر للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار. وتنظر أستراليا أيضا

في مسألة تقديم مساعدة ثنائية معززة دعما لتطوير قوات الشرطة والدفاع.

وأخيرا، أود تجديد التزام أستراليا الشديد بدعم تيمور - ليشتي وأؤكد أننا نتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة، في سبيل ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر السفير سانغكو على تقريره الشفوي عن البعثة الموفدة إلى تيمور - ليشتي، في الشهر الماضي، بقيادة السفير كومالو. ونود أن نشكر الأمانة العامة على التقرير الخطي المفصل عن البعثة (S/2007/711). ونشيد هنا أيضا بقيادة السفير كومالو والتزامه بعمل المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي.

إننا نوافق تماما على ملاحظة أن ذهاب البعثة يمثل تأكيدا جديدا على دعم الأمم المتحدة لتيمور - ليشتي. وقد استمعنا باهتمام إلى مداخلات الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة التي تكلمت هذا الصباح. وبطبيعة الحال، فإن مساهماتها في الجهود الدولية في تيمور - ليشتي تشكل جزءا حيويا من جهدنا المشترك لتحقيق النجاح.

وأود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وقد تكررت ثلاثة مواضيع في هذه التقارير. وأولها، في اعتقادي، أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار تقومان بعمل رائع جنبا إلى جنب مع شعب ومؤسسات تيمور - ليشتي. وتشارك المملكة المتحدة المتكلمين الآخرين الذين أشادوا بجهود الممثل الخاص، السيد خيري. ومع أنه ربما يوجد مجال لمزيد من الاستعراض والتحسين، فإنني أعتقد أن الانطباع العام الذي يبرز بقوة هو أن البعثة المتكاملة تتمتع بثقة عالية، ويفي أداؤها بالمعايير الرفيعة المستوى، وتعمل بشراكة وثيقة مع القوة الدولية. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد اعتراف البعثة بالحاجة إلى إيفاد بعثة خبراء من إدارة عمليات حفظ السلام لاستعراض دور شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وعلاقتها بقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزارة الداخلية.

ويتعلق الموضوع الثاني بحقيقة أنه مع أن الفترة الانتقالية في تيمور - ليشتي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع لا تزال على المسار الصحيح، فإن الحالة ما زالت هشة وغير مستقرة ومعرضة للانتكاس إذا لم يتم التصدي لبعض التحديات المحددة. والتحدي المباشر الأول هو حل مسألة مقدمي الالتماس بما يؤمن المساءلة والعدالة - ويتضمن ذلك تقديم الرائد رينادو إلى العدالة - وتخفيف وحل الأوضاع التي يواجهها ۰۰۰ ۱۰۰ شخص مشرد داخليا.

وبدون الرغبة في التقليل من أهمية هذه التحديات المباشرة، فإن كلا منها يمكن أن يعالج، في اعتقادنا، من خلال معالجة بعض التحديات والشواغل الأساسية. إن القيادة السياسية لتيمور - ليشتي، بينما تحافظ على قدر صحي من الاختلاف في وجهات النظر، ينبغي لها أن تكون موحدة في رؤيتها لبلد مستقل ومزدهر وموحد. وما زالت المؤسسات في البلد، وخاصة في قطاعي الأمن والقضاء، تفتقر إلى القدرات وإلى الأعداد الكافية من ملاك الموظفين المؤهلين. وفي رأينا، أن عملية إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن تتواصل، ولا بد من تنفيذ الميزانية بشكل معزز لخدمة التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. وإجمالا، إن اقتصاد تيمور - ليشتي يحتاج إلى النمو وإيجاد فرص العمل. ويتعين على حكومة تيمور - ليشتي أن تستخدم صندوق النفط لكي يساعدها على القيام بذلك.

والموضوع الثالث الذي يبرز في التقرير هو أن شعب تيمور - ليشتي هو وحده القادر على تحقيق النجاح لبلده. وأعتقد أن البعثة شددت على هذا الموضوع عندما زارت البلد. وتستطيع الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون المساعدة على تحقيق النجاح، ولكنهم لا يستطيعون حل التحديات الأساسية. وقد استخلصنا العبرة من دروس عام ٢٠٠٦: لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقلل التزامه فجأة بدون التأكد من أن تيمور - ليشتي تستطيع الوقوف على قدميها بمفردها.

ولكن المجتمع الدولي أيضا لا يريد أن ينمي علاقة تشجع على الاتكالية وتثبط إرادة الاعتماد على الذات لدى شعب تيمور - ليشتي. ولذلك، فإن المملكة المتحدة تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في شباط/فبراير، ولكننا نؤيد أيضا طلب البعثة بأن يستمر الأمين العام في تقديم التقارير بطريقة تساعد على تقييم مدى الدعم من جانب الأمم المتحدة الذي سيكون مطلوبا في المستقبل.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، التي تأتي في الوقت المناسب، بشأن تقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي (S/2007/711).

ونود أن نشيد بوفد مجلس الأمن بقيادة السفير دوميساني كومالو ممثل جنوب أفريقيا، على تنفيذ ولايته بنجاح وفقا لاختصاصاته. ويسعدنا، بصفة خاصة، أن الزيارة إلى البلد اعتبرت من جانب الأغلبية الساحقة تأكيدا جديدا على مواصلة الدعم والمساعدة لتيمور - ليشتي من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إننا نقدر تقديرا عاليا التوقيت الذي أوفدت فيه بعثة مجلس الأمن إلى البلد. وكما أشار التقرير بحق، وصلت البعثة في وقت كان البلد يواجه فيه تحديات هائلة وهو يحاول التعافي من أزمة ٢٠٠٦، وعقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأولى التي جرت في نيسان/إبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧. كما أن زيارة البعثة تمت في وقت سابق لمناقشة المجلس تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، التي ستنتهي في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ومثلت الانتخابات بوضوح خطوة إلى الأمام في تيمور - ليشتي نحو توطيد الديمقراطية، ولذلك يستحق شعب تيمور - ليشتي وقيادته تقديرنا العميق. إننا نشاطر البعثة ملاحظتها أنه بينما تم إحراز تقدم في العملية الديمقراطية، فإن الأسباب الأساسية لأزمة العام الماضي ونتائجها لم تعالج بصورة كاملة حتى الآن.

إن عددا من التوترات السياسية الأساسية منذ الأزمة وحتى الانتخابات التي جرت مؤخرا ما زالت قائمة في العديد من قطاعات المجتمع. وكانت العوامل الرئيسية للأزمة الانقسامات في القيادة، وضعف المؤسسات، وخاصة قوى الأمن، والافتقار إلى هياكل قوية للحكومة. وما زالت المشاكل الناجمة عن الأزمة، كقضية المطلوب للعدالة، الرائد رينادو، وقضية مقدمي الالتماس، والأشخاص المشردين داخليا، تشكل تحديات خطيرة للسلام والاستقرار في البلد.

وفي مجال آخر، فإننا نتفق مع ملاحظة البعثة بأن الفقر ما زال يشكل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في تيمور - ليشتي، حيث ما زال ٤٠ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر في البلد. وقد لاحظنا مع الاهتمام أن عمالة الشباب اعتبرت مجال أولوية من جانب الحكومة في الاتفاق الدولي من أجل تيمور - ليشتي. ونعتقد أن هناك حاجة ملحة إلى التكامل بين الجوانب المتعلقة بالتنمية وبين الاستجابة للحالة الأمنية.

وقد لاحظنا أن وفد مجلس الأمن أجرى مناقشات بناءة وتبادلا للآراء مع مختلف المتحاورين في تيمور - ليشتي. واستخدم الوفد تلك الاجتماعات وسيلة فعالة لاستكشاف السبل والوسائل التي من شأنها مساعدة البلد على تطوير قدراته، وبخاصة في ميادين الحكم الديمقراطي والأمن، بناء على المكتسبات التي تحققت حتى الآن.

وفي هذا الشأن، نشيد بتصميم شعب وحكومة تيمور - ليشتي بقيادة الرئيس راموس - هورتا ورئيس الوزراء غوسماو، على استعادة الاستقرار والحياة الطبيعية في البلد، إلى جانب تأكيدهم مجددا على الالتزام بالديمقراطية.

وفي ضوء التحديات الهائلة التي يواجهها البلد، فإن مما لا شك فيه أن هناك حاجة لمواصلة الدعم والمساعدة من جانب المجتمع الدولي إلى هذا البلد الفتي. وينبغي أن يبقى في صميم تلك المساعدة تعزيز مؤسسات الدولة وإصلاح قطاع الأمن والتنمية الاقتصادية.

ونرى أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أن تواصل القيام بدور المساعي الحميدة للإسهام في حل الخلافات داخل القيادة السياسية، والتي ما زالت قائمة. ويتسم هذا الدور بأهمية خاصة في الوقت الذي يحتاج فيه البلد إلى التصدي للتحديات الخطيرة التي يواجهها، مثل الحاجة العاجلة إلى المصالحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، واستعادة الاستقرار، ومعالجة قضية المشردين داخليا، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحسين الحكم.

ونرى أيضا أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة أن تشجع الحكومة والشعب في تيمور - ليشتي على تولي ملكية وريادة تنمية البلد، بما في ذلك تنفيذ برامج المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

وأخيرا، من الأهمية بمكان أن يكرر المجلس تأكيد التزامه تجاه تيمور - ليشتي وتعزيز الاستقرار في البلد في الأجل الطويل وتحقيق اعتماده على الذات.

وسيتمكن المجلس بفضل تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى البلد وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي من تقدير مدى الدعم الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقدمه إلى تيمور - ليشتي في المستقبل.

وتظل إندونيسيا، من جانبها، ملتزمة بدعم تيمور - ليشتي، لا سيما على الصعيد الثنائي، حتى يتسنى للبلد تحقيق السلام والازدهار المستدامين. وما زالت إندونيسيا وتيمور - ليشتي تتمتعان بعلاقات ممتازة قائمة على أساس مبادئ استشراف المستقبل والتصالح بينما نواصل تعميق تعاوننا الثنائي وتوسيع نطاقه في مختلف الميادين.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر وفد جنوب أفريقيا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

وتؤيد الصين تقرير بعثة مجلس الأمن. وبصفتي ممثل الصين، شاركت في البعثة وراقبت شخصيا الحالة في تيمور - ليشتي بعد أن شهدت العديد من الانتكاسات وما زال كل شيء ينتظر الإنجاز. وأحسست إحساسا عميقا بالتطلعات العارمة لشعب تيمور ليشتي إلى السلام والاستقرار والتنمية، فضلا عن إصرار حكومة البلد على قيادته إلى تحقيق نجاحات متواصلة.

وعلى الرغم من أن تيمور - ليشتي حققت بعضا من أوجه التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار وإرساء الديمقراطية، ما زالت تواجهها، باعتبارها بلدا فتيا، تحديات جسام. وفي ذلك الصدد، أود أن أثير مجموعة من المسائل.

أولا، ينبغي لقادة جميع الأطراف في تيمور - ليشتي تحقيق المصالحة من خلال الحوار ومعالجة المسألة الأمنية بصورة جماعية. وقد أجرت تيمور - ليشتي هذا العام انتخابات ناجحة، غير أن عملية المصالحة والعملية السياسية لم تكتملا بعد. وفي غضون ذلك، ما زال يتعين علينا حل المسائل المتبقية في أعقاب الاضطرابات التي وقعت في السنة الماضية والتي تظل تؤثر على السلام والاستقرار. والمسائل المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا ومقدمي الالتماس والرائد رينادو مترابطة. وعلى نحو خاص، تنطوي المسألتان المتعلقتان بمقدمي الالتماس والرائد رينادو، على شعور بانعدام الأمن بين أفراد الشعب، الذين ما من خيار أمامهم سوى البقاء مشردين داخليا لفترة طويلة من الزمن. وزاد ذلك الأمر بدوره من عدم استقرار الحالة الأمنية.

وإذا أريد لتلك المسائل الثلاث أن تُعالَج بصورة فعالة، ينبغي للقوى السياسية في تيمور - ليشتي- لا سيما الحكومة وحزب المعارضة الرئيسي الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (فريتلين) - أن يتوصلا إلى توافق في الآراء وأن يتعاونا فيما بينهما بصورة كاملة. ويشكل الخلاف بين الحكومة و الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة المسألة الوحيدة التي تنطوي على أكبر تهديد محتمل لأمن تيمور - ليشتي. وتناشد الصين جميع الأطراف في تيمور - ليشتي أن تأخذ بالحسبان مصالح الشعب واستقرار البلد وأن تغتنم هذه الفرصة المواتية لاستعادة السلام وتحقيق التنمية. وعليها تسوية خلافاتها بالتواصل فيما بينها، والسعي إلى حل المسائل المذكورة آنفا التي تؤثر على الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي، وقيادة الشعب بصورة مركزة من أجل تعزيز التنمية في البلد.

ثانيا، بينما تواصل الأمم المتحدة بعثتها لحفظ السلام في تيمور - ليشتي، ينبغي لها أن تزيد ما تقدمه من مساعدة بغية تحسين قدرة البلد على الحكم الذاتي. وقد ارتبط تاريخ استقلال تيمور - ليشتي وتحقيق التنمية فيها ارتباطا وثيقا بالأمم المتحدة منذ البداية. ومن مسؤولية المنظمة التي لا يمكنها التنصل منها أن تكفل لتيمور - ليشتي شق طريقها نحو تحقيق النجاح. وفي الوقت ذاته، أن مستقبل البلد ومصيره بين أيدي شعبه.

وخلال بعثتنا، لاحظنا أن عمل بعض المؤسسات في تيمور - ليشتي ما زال يعتمد على مساعدة ودعم الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى. وعلى نحو خاص، يظل الجزء الأكبر من قوة الشرطة التيمورية في مرحلة تحديد الهوية والتحقق وإعادة التعيين، وفي بعض المناطق، ما زال أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في طليعة المشاركين في إنفاذ القانون. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والوكالات الدولية الأخرى أن تكرس مزيدا من الجهود في المرحلة القادمة لمساعدة البلد على تحسين قدراته على الحكم الذاتي. وينبغي لشرطة الأمم المتحدة أن تُحوِّل تركيز عملها إلى التدريب ونقل الخبرات والمهارات لقوة الشرطة التيمورية. وفي ما يتعلق بالمصالحة السياسية، يمكن للأمم المتحدة أن تستمر في تقديم توصيات بناءة، غير أنه يتعين عليها تجنب تجاوز السلطات التيمورية والقيام بأنشطة نيابة عنها.

ثالثا، سيرتهن تحقيق السلام والأمن في تيمور - ليشتي أساسا بتطوير الاقتصاد وتحسين الأحوال المعيشية للشعب. وتتمثل الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في البلد في أن ٤٠ في المائة من السكان يعيشون في فقر وأن نسبة البطالة بلغت ٤٠ في المائة. وينبغي أن تضع حكومة تيمور - ليشتي خطة إنمائية موجهة في أقرب وقت ممكن، وأن تطور وتستغل بصورة فعالة مواردها الغنية في مجالات الغاز والنفط والسياحة. وفي الوقت ذاته، ينبغي بذل جهود لاستخدام منافع التنمية لتحسين الأحوال المعيشية للشعب، مع التركيز على التعليم وتنمية الموارد البشرية، من أجل رفع نسبة

العمالة باستمرار، لا سيما في أوساط الشباب، بغية استعادة ثقتهم بالحكومة وبمستقبلهم، وللقضاء على عوامل عدم الاستقرار. ويتعين على المجتمع الدولي، بطبيعة الحال، أن يواصل تقديم كل أشكال المساعدة لتسريع وتيرة تلك العملية. وتأمل الصين أن تتمكن البلدان الآسيوية من مد يد العون لتيمور - ليشتي بغية تحقيق الازدهار المشترك في المنطقة.

والصين باعتبارها فردا من أفراد أسرة مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أولت اهتماما بالغا لتطور الحالة في تيمور - ليشتي، وتأمل صادقة أن يستطيع البلد تحقيق تطوير الدولة والوئام الاجتماعي ورفاه الشعب في أقرب وقت ممكن. وستواصل الصين، قدر استطاعتها، تقديم الدعم لتيمور - ليشتي.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود في المستهل أن أشكر زميلنا ممثل جنوب أفريقيا على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما إلينا يوم الخميس الماضي واليوم عن البعثة الموفدة إلى تيمور - ليشتي. وأشيد به على ما أبان عنه من مهارة مهنية خلال قيادته للزيارة.

كما أود أن أؤكد أن وفد بلدي يؤيد تماما البيان الذي أدلى به زميلنا البرتغالي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسيركز بياني على بعض الجوانب الإضافية.

ويتمثل أحد الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي في أنه، على الرغم من العمل الهام الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وسلطات البلد خلال الثمانية عشر شهرا الماضية، لا تزال أسباب أزمة عام ٢٠٠٦ وعواقبها قائمة. وما أود أن أتوسع في تناوله هو بالتحديد أسباب وعواقب تلك الأزمة.

لقد شكل الانقسام بين صفوف القيادة أحد الأسباب الرئيسية لأزمة عام ٢٠٠٦. والآن بعد أن انتهت الانتخابات التشريعية والرئاسية، يفتح البلد صفحة جديدة. وقد أبلغ حزب المعارضة الرئيسي، الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (فريتلين)، بعثة مجلس الأمن بعزمه على عدم استخدام العنف وهو يشارك في الاجتماعات البرلمانية. وينبغي الثناء على ذلك الموقف الإيجابي، غير أنه من الضروري تعزيز الوحدة الوطنية. ولا يزال البلد يواجه أزمة هوية. وكما يشير التقرير المعروض علينا، وهو محق تماما، يقتضي حل المشاكل الخطيرة التي تواجه البلد توافق آراء وطنيا.

كما لاحظت بعثة مجلس الأمن أن أحد أسباب الأزمة التي حدثت العام الماضي لا يزال قائما، أي ضعف المؤسسات، ولا سيما قوات الأمن. إن تعزيز تلك القوات هو بالتحديد أحد المكونات الرئيسية لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. كما أحاطت بعثة مجلس الأمن علما بالتوترات بين بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية. وينبغي للشرطة الوطنية أن تفهم أنه من مصلحتها أن يقبلها الشعب وأن الهدف من العملية الحالية، بلا أدنى شك، هو تقوية الشرطة الوطنية وشرعيتها الديمقراطية.

واسمحوا لي أن انتقل الآن من أسباب هذه الأزمة إلى آثارها. وسواء أكان الأمر يتعلق بالرائد رينادو والمتعاطفين معه أم مقدمي عريضة الالتماس أم المشردين داخليا، فمن الهام جدا منع المشاكل الناشئة عن أزمة عام ٢٠٠٦ من أن تترك آثارا دائمة على المجتمع التيموري. وكما أظهرت الزيارة، تترابط هذه المسائل الثلاث ترابطا وثيقا، ولم تُحل بعد مرور ١٨ شهرا على الأزمة. ولئن كان من الصعب، بالتأكيد، حلها إثناء الحملات الانتخابية، فإن أمر معالجة تلك المشاكل الحساسة بصورة حازمة يتوقف على الفريق الجديد في السلطة.

حسنا أن نلاحظ أن جميع الأطراف تتحرك نحو حل مقبول لمسألة مقدمي عرائض الالتماس. ومما يستحق الثناء أن الحكومة تسعى إلى حل مسألة الرائد رينادو على أساس تفاوضي. ومع ذلك، كما يرد في التقرير، فإن عملية المصالحة لا ينبغي أن تمس بضرورة إحقاق العدل، فالأمران متلازمان.

وتقلق وفد بلدي، بوجه خاص، مسألة المشردين داخليا، التي، كما تعلمون، تؤثر على حوالي ١٠ في المائة من السكان. ولذلك، ينبغي بذل قصارى الجهود لتمكينهم من العودة إلى ديارهم. ويترتب ذلك، بطبيعة الحال،العديد من النواحي المادية، غير أن ذلك يعتمد أيضا على شعور السكان بالأمن في ديارهم الأصلية وعلى شعورهم بأن العدالة قد تحققت فيما يتعلق بأزمة عام ٢٠٠٦.

إن التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة هي قطعا تحديات ضخمة، ولكن لديها ذخر رئيسي، وهو توفر الموارد الطبيعية الكبيرة. إن عائدات النفط والغاز توفر للحكومة في تيمور – ليشتي مفاتيح الاستثمار المفيد في تنمية البلد ومستقبل سكانه، بما في ذلك ظروف البلد الاقتصادية والاجتماعية. ويعتزم وفد بلدي أن ينظر إلى المستقبل بتصميم. وفي ذلك الصدد، يتضمن تقرير البعثة بعض الاقتراحات التي أثارت اهتمامنا تماما. ولا يزال دعم المجلس ضروريا أكثر من أي وقت مضى. وانطلاقا من هذه الروح، يبدأ وفد بلدي المفاوضات لتجديد ولاية البعثة في شباط/فبراير المقبل.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نرحب بوفد تيمور – ليشتي في جلسة اليوم. لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى تقييمه وإلى الأفكار التي طرحتها عدة وفود مهتمة .

لقد أسهم وفد الاتحاد الروسي بنشاط في أعمال بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور – ليشتي في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ونود أن نعرب عن امتناننا الخاص للسفير كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا ولممثلي الأمانة العامة على التنظيم الناجح للرحلة وعلى إعداد التقرير (S/2007/722). ونحن، بطبيعة الحال، ممتنون لوفد جنوب أفريقيا بأكمله لما قام به من أعمال للتحضير للبعثة وإنجازها. ويسعدنا أن نُحيط علما بأن المهام الموكلة إلى البعثة قد أنجزت بصورة فعالة.

وتشهد زيارة أعضاء مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي بدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للخطوات الأولى التي اتخذها هذا البلد الفتي لتعزيز سيادته وتطوير مؤسساته الديمقراطية. ويعمل قادة تيمور – ليشتي وشعبها على إرساء دعائم الدولة والمجتمع المدني الحديث. لقد عقد البلد لتوه انتخابات تشريعية ورئاسية عادلة ونزيهة. وخلال لقاءاتنا مع ممثلي الأحزاب السياسية، تمكنا من الاطمئنان على حرصهم على المضي قدما في بناء الدولة بفعالية.

ولكن، لأن تيمور – ليشتي بلد نال استقلاله منذ خمس سنوات، لا تزال تواجه تحديات خطيرة، بما في ذلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وضعف مؤسساتها الوطنية والأمنية والافتقار إلى الموارد البشرية الفنية ومشكلة مقدمي عريضة الالتماس والمشردين داخليا. ومن الواضح أنه من المستحيل حل تلك المشاكل دون توافق في الآراء والمصالحة والحوار الوطنيين.

ومن المهم، بطبيعة الحال، أن نستمر في توفير الدعم الدولي اللازم لتيمور – ليشتي، بما في ذلك، عن طريق الأمم المتحدة. ونلاحظ مع الارتياح، كما رأينا بأنفسنا في تيمور – ليشتي خلال بعثة مجلس الأمن، أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تقوم بمهامها الموكلة إليها

بفعالية وتحظى بدعم واسع النطاق من قادة البلد وشعبها على حد سواء ولها مكانتها هناك. وأود أن أشير، بوجه خاص، إلى الدور الهام الذي أدته البعثة في دعم سيادة القانون وتوفير المساعي الحميدة خلال عملية المصالحة الوطنية والحوار.

وعن طريق مشاركة روسيا في بعثة مجلس الأمن، تمكنا مرة أخرى من أن نرى بأنفسنا ضرورة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، مراعاة للرغبة المحددة التي أعرب عنها القادة في البلد. وسيعتمد تعزيز استقلال تيمور - ليشتي واكتفائها الذاتي بصورة مباشرة على استعداد هيئات الأمن الوطنية للمحافظة على الأمن والنظام. وعليه، فإننا نعلق آمالا كبيرة على قيام عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة بتدريب شرطة تيمور - ليشتي.

وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي أن يكون الدافع الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي هو تشجيع ذلك البلد الفتي على حل المشاكل التي تواجهه بنفسه. إذ تقع المسؤولية الرئيسية عن مستقبل البلد على عاتق أبناء تيمور - ليشتي أنفسهم.

السيدة ولكوت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): نرحب بهذه الفرصة لنبدي ملاحظاتنا على التقرير (S/2007/711) عن زيارة مجلس الأمن الأخيرة إلى تيمور - ليشتي. لقد سعدت بمشاركتي في تلك البعثة. وكان توقيت الزيارة مثاليا، إذ أنها ستساعد مجلس الأمن على استعراضه لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي التي تنتهي في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبالاستناد إلى ما توصلت إليه البعثة الموفدة وتجربتنا في تيمور - ليشتي، ينبغي لولاية البعثة في المستقبل أن تتضمن الأولويات التالية.

أولا، ينبغي أن يكون هناك تركيز مستمر على إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما تدريب قوة الشرطة التيمورية وتطويرها تطويرا مؤسسيا. وفي ذلك الصدد، تؤيد حكومة الولايات المتحدة إجراء استعراض لدور شرطة البعثة ومسؤوليتها فيما يتعلق بقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، كما طلب الممثل الخاص في البلد. ومن شأن هذا الاستعراض أن يشير إلى إجراء تحسينات رئيسية في برنامج البعثة لتدريب وتطوير قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي فنيا.

ثانيا، ينبغي للولاية أن تشمل الدعم للمصالحة وحل الخلافات بين القيادات التيمورية، حتى تتعاون الحكومة التيمورية والمعارضة على إعادة إدماج المشردين داخليا وحل المسائل الملحّة الأخرى، بما في ذلك المسائل التي أثارها مقدمو عريضة الالتماس والمنشق العسكري الرائد ألفريدو رينادو، وكذلك القضايا العالقة الأخرى التي حددتها لجنة تحقيق عام ٢٠٠٦. وكما يلاحظ في تقرير البعثة، ينبغي أن تتم المصالحة بدون إخلال بالعدالة والمساءلة، وبحق الحكومة في أن تحكم وفقاً للدستور والقوانين، وبحق المعارضة في الاعتراض على سياسات الحكومة باستخدام الوسائل السلمية غير العنيفة وحدها.

ثالثاً، ينبغي أن تتضمن مساعدة الحكومة في دعم الأهداف السياسية الرئيسية، مثل تحسين مناخ الاستثمار والأعمال، والنهوض بالتنمية الاقتصادية، وتحسين الحكم وتعزيز سيادة القانون. وينبغي إيلاء أولوية خاصة لإقامة نظام عدالة مستقل ومحايد وشفاف ويمكن الوصول إليه ويتمتع بالكفاءة وبثقة المجتمع.

وأود أن أشكر حكومة تيمور - ليشتي على استضافة بعثتنا، وأشكر الأمم المتحدة على اتخاذ كل الترتيبات اللازمة لها.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفدي، أود أن أشكر السفير كومالو، الممثل الدائم

لجنوب أفريقيا، على تقريره الوافي عن البعثة التي قادها إلى تيمور - ليشتي في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. ونقدر للبعثة أنها سلطت مزيداً من الضوء على التحديات التي تواجه ذلك البلد والدعم الأساسي الأهمية الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للتغلب عليها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً للثناء على البعثة لتحاورها مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمستقبل البلد. إن الوفاء بولايتها إنما يعبر عن التزامها، ووفدي يأمل بأن تسهم الزيارة في تنشيط عملية المصالحة الوطنية وإضفاء الصبغة الديمقراطية في تيمور - ليشتي.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتأكيدات التي قدمتها قيادات البلد، ولا سيما الرئيس راموس - هورتا، ورئيس الوزراء غوسماو، وزعيم المعارضة، رئيس الوزراء السابق ألكاتيري، بأنهم يلتزمون بتلك الأهداف التزاماً كاملاً.

كما أننا نؤيد دوراً معززاً للمجتمع المدني في جميع جوانب التنمية الوطنية، ولا سيما في تحقيق الوئام الاجتماعي وغرس حس قوي بالتضامن بين شعب تيمور - ليشتي. ونثق بأن الآليات الملائمة ستُنشأ في الوقت المناسب، بغية تمكين المجتمع المدني من القيام بدوره بفعالية.

ووفدي ما زال يشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية الهشة، ومعاناة المشردين داخلياً، وعدم توفر فرص العمل لما يقدر بنسبة ٤٠ في المائة من الشباب. ونعتقد أن الجهود الجارية لمعالجة المشاكل المؤسسية في قطاع الأمن وإدارة العدالة ينبغي أن تقترن ببرامج مجدية تهدف إلى معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الكامنة التي تهدد استقرار تيمور - ليشتي. ويجب أن تعمل الحكومة والمعارضة معاً بشكل وثيق من أجل تلبية احتياجات الشعب.

إن متطلبات بناء القدرات في مجال الشرطة والخدمات العامة والقضاء تستحق اهتماماً مستداماً، لأن ذلك سيؤثر على وتيرة أداء حكومة تيمور - ليشتي لوظائفها التي يؤديها الشركاء الدوليون أو بمساعدتهم حالياً. ولذلك، من المهم للحكومة وبعثة الأمم المتحدة أن يتابعا المبادرات من قبيل الترتيبات التكميلية بشأن الشرطة وإصلاح القطاع الأمني في إطار السياسة الأمنية الوطنية المقترحة.

أخيراً، فإننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم قيام السلطات باعتقال ومحاكمة الميجور ألفريدو رينادو، قائد الشرطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة في تيمور - ليشتي، الهارب الذي تمكن من الفرار من السجن في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وإضافة إلى الانعكاسات السلبية لذلك على عملية العدالة والمساءلة، التي بدأتها اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة أثناء أزمة ٢٠٠٦، فإن استمرار هروب الميجور رينادو من وجه العدالة سيضيف إلى شبهة التحيز، لا سيما بين من اعتُبروا مسؤولين عن أفعالهم إبان أزمة العام الماضي. ونثق بأن الحكومة سوف تستخدم كل الوسائل المتاحة لتسوية تلك المسألة.

ومرة أخرى، فإننا نرى أن البعثة التي قادها السفير كومالو كانت حسنة التوقيت وتستحق العناء، وأن التوصيات الواردة في التقرير تستحق الاهتمام الجاد من جميع الأطراف المعنية.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أشكركم على عقد اجتماع المناقشة هذا الصباح، واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر لسعادة السفير باسو سانكو، نائب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، على إحاطته للمجلس بالنيابة عن سعادة السفير كومالو، رئيس بعثة مجلس الأمن الميدانية إلى تيمور - ليشتي. كما أود أن أثني على الجهود الطيبة التي بذلها الزملاء الذين شاركوا في تلك البعثة.

لقد كان لبعثة مجلس الأمن أثر كبير في التأكيد مجددا على التزام المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، بتعزيز

استقرار تيمور – ليشتي، وبمساعدة الشعب التيموري على توطيد السلام والديمقراطية وسيادة القانون. وقد نجحت البعثة في أداء مهامها وفقا لاختصاصاتها، كما يظهر من ردود الفعل الإيجابية على المستويين الحكومي والشعبي في تيمور – ليشتي. وفي سياق التعبير عن الدعم الدولي لذلك البلد أيضا، تأتي الزيارة التي من المقرر أن يقوم بها الأمين العام يوم غد إلى ديلي، حيث ستكون متممة لزيارة بعثة مجلس الأمن.

يجب أن يكون تحقيق الوفاق الوطني وحل الخلافات القائمة في أوساط القيادة السياسية في قائمة الأولويات في تيمور – ليشتي حفاظا على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي. ويجب أن يكون من ضمن الأولويات أيضا ترسيخ الأمن وزيادة فاعلية ومهنية القطاع الأمني في تيمور – ليشتي، خاصة وأن التوتر والحوادث المخلة بالأمن لا تزال مستمرة بين الحين والآخر، وكذلك على اعتبار أن من شأن تحسين البيئة الأمنية أن يسهم إلى حد بعيد في حل مشكلة المشردين داخليا، الذين لا يزالون يشكلون نسبة كبيرة من سكان البلاد. ولا بد من تعزيز التعاون بين الشرطة الوطنية وشرطة بعثة الأمم المتحدة. ولترسيخ جو الأمن والوفاق، لا بد أيضا من المساءلة وخاصة بشأن أحداث عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦، مع الموازنة بين متطلبات الوفاق الوطني والمحاسبة العادلة. وبالتالي، سيكون للوفاق الوطني والإصلاح الأمني أثر كبير في إنهاء الغموض، وكذلك تعزيز ثقة الشعب في مؤسسات الدولة.

وبالإضافة إلى المسائل السياسية والأمنية، لا تزال أمام تيمور – ليشتي مسائل كبرى ينبغي معالجتها، بما فيها التنمية ومكافحة الفقر الذي يساهم في انعدام الاستقرار، وكذلك، فإن البلاد بحاجة إلى تعزيز القطاع القضائي بوصفه عنصرا أساسيا في تحقيق سيادة القانون.

وبحسب تقرير بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي عن حقوق الإنسان الذي صدر مؤخرا، فإن الشعب التيموري يتمتع بنطاق واسع من حقوق الإنسان ويلتزم التزاما قويا بالسلام والديمقراطية وبالانتخابات الحرة. وهذه مسائل مشجعة وتبعث على التفاؤل في مواجهة التحديات التي تواجهها البلاد، سواء من حيث الحالة الأمنية أم من حيث إحقاق العدالة والمساءلة. وللحفاظ على تعزيز الثقة في مجال حقوق الإنسان، سيكون من الضروري معالجة ظاهرة الإفلات من العقاب، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

إننا نتطلع إلى أن تعمل الحكومة الجديدة برئاسة السيد غوسماو بنشاط نحو إرساء أسس الديمقراطية في البلاد وتنفيذ برامجها ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز الأمن وتحسين معيشة الناس. ولكن، كما أشارت بعثة مجلس الأمن في تقريرها، ستحتاج الحكومة إلى دعم الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لتحقيق أهدافها. ويجب أن يستمر الدعم المقدم من قبل المجتمع الدولي والجهات المانحة الدولية لذلك البلد لكونه أمرا لا غنى عنه في هذه المرحلة لمساعدة التيموريين على المضي في طريق تعزيز أسس الديمقراطية، وترسيخ السلام والإعمار والانتعاش وتحقيق الازدهار في بلادهم وتبوء مكانتهم المستحقة في المجتمع الدولي؛ ولمساعدتهم على النهوض بالقطاع العام في البلاد، بما في ذلك الأجهزة السيادية الرئيسية، ومساعدتهم على تحقيق الاعتماد على الذات.

وأخيرا، فقد كان لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي دور كبير في تقديم المساعدة لمواجهة التحديات التي لا يزال هذا البلد الفتي يواجهها. ومن هذا المنطلق، فإننا نتفق مع توصية بعثة مجلس الأمن بأن دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لا يزال مهما

ولا غـنى عنـه، وبالتـالي يجـب تمديـد ولايتـها في شـباط/ فبراير القادم.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود كذلك أن أشكر السفير كومالو والأمانة العامة على إعداد تقرير شامل عن بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى تيمور – ليشتي (S/2007/711). وهذا التقرير دقيق ويعكس ملاحظات البعثة ونحن نوافق تماما على نتائجه واستخلاصاته. ولهذا السبب سيقتصر بياني على عدد قليل من الملاحظات فقط. وقبل ذلك، أود أن أؤكد على أننا نؤيد تماما ما جاء في البيان الذي ألقاه قبل قليل ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في عملية ترسيخ السلام في تيمور – ليشتي في أعقاب الصراع الذي وقع في عام ٢٠٠٦. وفي الوقت ذاته، ما زال الوضع في البلد هشا وهناك تحديات كثيرة يجب معالجتها لجعل المضي نحو الاستقرار والازدهار في البلد لا رجعة فيه ومستداما. إن المشاكل العالقة، بما فيها مسائل المشردين داخل البلد ومقدمي الالتماس وقضية السيد ألفريدو رينادو وكذلك الأسباب الجذرية لأزمة عام ٢٠٠٦ لا يمكن حلها، في نظرنا، إلاّ من خلال الحوار السياسي والجهود المشتركة من جميع الأحزاب السياسية والقادة.

ونحث قادة تيمور – ليشتي على مضاعفة جهودهم لمعالجة خلافاتهم السياسية ولبناء الثقة الضرورية بينهم وبين الشعب كي يتمكنوا من التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد. ويمكن أن تقوم المعارضة بدور هام في هذه العملية. وفي الوقت نفسه، لا بد للذين يقفون في جانب المعارضة أن يحترموا نتائج الانتخابات والأغلبية البرلمانية للتحالف الحالي. ونعتقد أن الدعوة إلى انتخابات مبكرة التي سمعتها البعثة من رئيس الوزراء السابق السيد الكثيري ستكون لها نتائج عكسية مثيرة للفرقة وخطيرة.

وقد لاحظنا أن الوضع الأمني العام قد تحسن، لكنه ما زال هشا ويعتمد إلى حد كبير على وجود القوات الدولية لضمان الأمن في البلد. وفي رأينا أن من الضروري ،في هذا المجال، تعزيز عمليات استعراض وإصلاح قطاع الأمن في تيمور – ليشتي. وكما لاحظت البعثة هناك مجموعة من التحديات تواجه القطاع الأمني. وتشمل الحاجة إلى تحسين العلاقة بين الشرطة والجيش، وتعزيز الإطار القانوني للمؤسسات الأمنية وزيادة قدراتها والحاجة إلى تعزيز الإشراف المدني على قطاع الأمن وذلك لضمان مساءلته.

وأخيرا وليس آخرا، نأمل أن يتم الانتهاء من عملية منح شهادات الأهلية لأفراد الشرطة في أسرع وقت ممكن وأن تبدأ الشرطة في تحمل المزيد من مسؤولياتها الأمنية في تيمور – ليشتي. ونأمل كذلك أن يُجرى استعراض للدور الذي يقوم به ضباط شرطة البعثة في تيمور – ليشتي، مع التركيز على المزيد من التدريب للشرطة الوطنية لضمان تحقيق أكبر النتائج في هذا الشأن. ونود أيضا أن نؤكد على أننا نرحب بإرسال فريق من الخبراء من إدارة عمليات حفظ السلام لمساعدة الوضع وتحديد السبل الكفيلة بمعالجة القضايا العالقة في هذا المجال في أسرع وقت ممكن.

وفي الختام، إن وجود قطاع أمن فعال شرط مسبق هام لقيام النظام والمؤسسات القضائية بعملها بكفاءة. وتعزيز نظام العدالة، بصورة خاصة، جانب من الجوانب الرئيسية لبناء ثقافة للتسوية السلمية للصراعات في تيمور – ليشتي. ونلاحظ مع الارتياح أن هناك برنامجا لنظام العدالة في تيمور – ليشتي، يهدف إلى تحسين قدرة المحاكم والادعاء العام وإدارة العدالة في مجال أخلاقيات المهنة والمهارات الفردية والنظم والعمليات. وتعزيز العدالة أساسي كذلك

لترسيخ احترام سيادة القانون، الذي تم تقويضه بسبب انتشار تصور عدم المساءلة. وفي هذا الشأن، نرى أنه من الأساسي أن نقوم بتنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة الخاصة المستقلة للتحقيق.

إنها لحظات حاسمة بالنسبة لتيمور–ليشتي، وعلينا أن ننتهز الفرصة للبناء على ما تم إحرازه في مجالي الأمن والديمقراطية. وما فتئ الدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يقوم بدور أساسي في تحقيق المزيد من الاستقرار في البلد وتعزيز السلم والديمقراطية. وفي هذا المجال، نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، مع إدخال بعض التعديلات الممكنة بحيث تعكس بصورة صحيحة الاحتياجات والمهمات التي يواجهها البلد.

السيد سويسكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بنما أن يتقدم بالتهنئة والشكر إلى أعضاء بعثة مجلس الأمن وموظفي الأمانة العامة الذين شاركوا في هذه البعثة إلى تيمور الشرقية، على الطريقة التي أداروا بها تلك البعثة. ونود أن نشكر بصورة خاصة وفد جنوب أفريقيا على التقرير المفصل الذي قدمه لنا اليوم عن نتائج تلك الزيارة إلى تيمور – ليشتي، وعلى الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن والتحديات المستمرة (S/2007/711).

وقد جاءت زيارة أعضاء مجلس الأمن في وقتها قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقد أتاحت البعثة لأعضاء المجلس أن يتعرفوا على الأحداث مباشرة على أرض الواقع منذ إقرار الولاية السابقة للبعثة، وهذه المعرفة ستؤثر بالتأكيد على إطار عمل الولاية الجديدة للبعثة.

وأود أن أؤكد من جديد رغبة بنما في العمل مع أعضاء المجلس الآخرين على تمديد ولاية البعثة، واضعين في الاعتبار الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن وكذلك الأولويات – التي أكدت عليها هنا ممثلة تيمور – ليشتي – والتي ما زالت تتطلب الدعم من الأمم المتحدة والبعثة والشركاء الدوليين.

وبالنسبة للتقدم المحرز، نهنئ حكومة وشعب تيمور – ليشتي بنتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وعلى البدء في عملية إصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون.

وما انفكت تيمور – ليشتي تواجه تحديات، مثل استمرار الانقسامات الداخلية الخطيرة، بالرغم من تشكيل حكومة ديمقراطية. إن شعب تيمور – ليشتي مسؤول، أولا وأخيرا، عن حل تلك المشاكل وندرك في هذا المجال أهمية عملية الحوار والمصالحة الوطنية، التي تباشرها حكومة تيمور – ليشتي.

إن نجاح هذه العملية سيكون أفضل آلية لاستعادة ثقة الشعب في المؤسسات الحكومية. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعم هذه العملية. ونظرا لذلك، لابد للولاية الجديدة للبعثة أن تعزز الحوار والمصالحة الوطنية بين الأطراف السياسية الرئيسية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني، كي يمكن القضاء على أسباب الأزمة التي حدثت في عام ٢٠٠٦.

وبخصوص الوضع الأمني الهش، نعتقد أن الوضع قد تحسن، لكن ينبغي أن يستمر استعراض هذا القطاع. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أن تواصل تقديم الدعم لتحديد الإطار القانوني الذي يحدد دور الشرطة والقوات المسلحة.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى ترسيخ العدالة، شهدنا مظاهر تقدم في صياغة القوانين وإجراء المحاكمات للأحداث المتعلقة بأزمة عام ٢٠٠٦. ويجب أن تتوافق توصيات لجنة التحقيق الخاصة المستقلة مع التحقيقات التي بدأها مكتب المدعي العام في تيمور – ليشتي بشأن انتهاكات حقوق

الإنسان. كما ينبغي للبعثة أن تواصل عملها في مجال التعاون التقني لتعزيز النظام القضائي.

وأخيرا، نشيد بجهود البعثة وشركائها الدوليين، على الدعم الذي قدموه إلى شعب تيمور - ليشتي في المجالات ذات الأهمية البالغة، بما فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيكون عمل هذا المجلس الآن تزويد البعثة وتيمور - ليشتي بالوسائل النموذجية لترسيخ الإنجازات التي تم تحقيقها، وضمان استدامة السلام والأمن والديمقراطية.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): قبل كل شيء، أود أن أرحب بنتائج البعثة بقيادة السفير كومالو. إن تلك الزيارة جعلت من الممكن إعادة تأكيد المجتمع الدولي التزامه بالوقوف إلى جانب شعب تيمور - ليشتي في فترة هامة من ترسيخ السلام،والاستقرار والديمقراطية في ذلك البلد.

كما أود أن أعرب عن ارتياحنا للالتزام الذي أعربت عنه الحكومة والمعارضة كلتاهما، بحل الخلافات السياسية بالوسائل السلمية والدبلوماسية، مع الالتزام الذي أظهره جميع التيموريين بالمبادئ الديمقراطية. ومن الطبيعي والمفيد الإعراب عن وجهات النظر المختلفة، كما هو الحال في أي ديمقراطية؛ لكن من المهم أن تتأكد الجهات السياسية أنها لا تضعف المؤسسات.

ويشدد تقرير بعثة مجلس الأمن (S/2007/711)، عن حق، على أهمية تعزيز مؤسسات الدولة، ولا سيما القوات الأمنية والنظام القضائي. فهذان هما المدخلان الرئيسيان إلى الاستقرار الدائم في تيمور - ليشتي. واسمحوا لي أن أشدد، بشكل خاص، على الميزة الأساسية لإرساء سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان. وأود أن أستذكر، في ذلك الصدد، الأهمية التي تعلقها فرنسا على العمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق، التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بشأن الجرائم الخطيرة.

إن التقدم المحرز في إرساء الاستقرار في تيمور - ليشتي، في الـ ١٨ شهرا الماضية، كان بارزا، ونحن نرحب بجهود سلطات تيمور - ليشتي وشعبها، لجعل البلد ينهض من جديد. لكن مظاهر التقدم تلك لا تزال هشّة، كما ذكرت ممثلة تيمور - ليشتي للتو. لذا، فإننا نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مشاركته النشيطة في دعم البلد. ونحن مستعدون لأن نستعرض على نحو إيجابي تجديد ولاية البعثة في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

السيد فوتو برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السفير كومالو، ممثل جنوب أفريقيا، على إدارة بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور - ليشتي بكفاءة، في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر، كما نود أن نشكر وفد جنوب أفريقيا على تقديم التقرير (S/2007/711).

وتود بيرو أن تعيد تأكيد دعمها الثابت لشعب تيمور - ليشتي وحكومتها، في السعي إلى إقامة دولة مسالمة وقادرة على البقاء في الأجل الطويل. إننا نعتقد أن من المهم أن تواصل الحكومة وجميع الأطراف العمل المشترك، على أساس الحوار والمصالحة، بغية تعزيز التقدم الذي تم تحقيقه، ولتجاوز الحالة الراهنة المحفوفة بالمخاطر وعدم استقرار الجوانب الأمنية، والسياسية والإنسانية.

ونحن نوافق على الملاحظات المقدمة في تقرير البعثة ونشاطر أصحابها رأيهم، ولا سيما حين يقول التقرير إنه في ضوء التحديات الضخمة التي يواجهها البلد، فمن المتوقع أن تبقى تيمور - ليشتي بحاجة إلى المساعدة من الأمم المتحدة في مختلف المجالات، في المستقبل المنظور. وفي رأينا أنه من الأساسي أن يواصل مجلس الأمن التزامه بمساعدة تيمور -

ليشتي، لأننا جميعا ندرك أن المصالحة والتنمية عمليات معقدة تحتاج إلى وقت.

وفي ذلك السياق، نرى أنه يجب على مجلس الأمن أن يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور- ليشتي، حين تنتهي في شباط/فبراير ٢٠٠٨، بهدف دعم الشعب والقادة في مجابهة التحديات الكبرى التي تنتظر الحل، ولا سيما في جوانب تدعيم المؤسسات الديمقراطية، وبناء سيادة القانون وتنمية البلد.

إن مستقبل تيمور - ليشتي بين يديها. ويجب على قادتها وسكانها، عموما، أن يضطلعوا بتلك المسؤولية ويواصلوا تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان توزيع الدخل بحيث يصل إلى أكثر الناس حاجة.

ودعما لتلك الجهود، يجب على البعثة أن تواصل التعاون والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بغية دعم الحكومة في تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية، فضلا عن الاهتمام بالمسائل المتبقية الأخرى. ومن بين تلك المسائل، إصلاح قطاع الأمن، وتدعيم القطاع القضائي، وتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، ولا سيما حل مشكلة الأشخاص النازحين داخليا. ونحن نوافق مع اقتراح الممثل الخاص، السيد أتول كهاري، بأنه ينبغي للأمين العام أن ينشر بعثة خبراء لدراسة العلاقة بين شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، والقوات المسلحة ووزارة الداخلية، وفقا للاتفاق التكميلي بشأن مهام الشرطة.

أخيرا، أود أن ألفت اهتمام المجتمع الدولي من المانحين وكيانات الأمم المتحدة إلى ضرورة مواصلة التعاون والاستثمار في تيمور - ليشتي.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، إن وفد بلدي ممتنّ لكم على منحنا الفرصة مجددا لتناول الحالة في تيمور - ليشتي، البلد الصديق للكونغو. ونود أن نشكر السفير كومالو، وفريق عمله، على التقرير الكامل جدا (S/2007/711) الذي قدمه إلينا.

يود وفد بلدي أن يعبر عن مدى سعادته بالعمل الذي قام به وفد مجلس الأمن في هذه الفترة القصيرة من الوقت. إن الاتصالات التي أجراها مع الطبقة السياسية بأكملها، والمجتمع المدني، وغيرهما من الجهات الفاعلة، تثبت عزم المجلس على تلمّس الوقائع، التي ليس من السهل إدراكها دائما من نيويورك، على الرغم من الإحاطات الإعلامية الفائقة النوعية التي تقدمها الأمانة العامة. وذلك يمكن أيضا من المشاركة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي، الذي أصيب بأضرار جسيمة بسبب الأحداث الأخيرة في ذلك البلد.

كما يود وفد بلدي أن يقول إنه يؤيد استمرار هذه البعثات من مجلس الأمن، التي تنفذها أفرقة خفيفة وتمثيلية. ونأسف لأننا لم نكن قادرين على المشاركة في البعثة الأخيرة، بسبب بعض الواجبات الوطنية.

وفي ضوء ما قالته الوفود الأخرى، يود الكونغو أن يبدي الملاحظات التالية.

إننا نحيط علما بعزم الحكومة التيمورية على أن تفعل كل ما في وسعها لتوطيد السلام والاستقرار، بغية إراحة الناس من الفقر، بل وإراحة الأمم المتحدة من مسؤولياتها الراهنة حيال تيمور - ليشتي. إن وفد بلدي يأخذ في الحسبان أيضا، بل يرحب بحقيقة رفض حكومة تيمور - ليشتي لثقافة الاتكال، معلنا بوضوح أن ترك الأمور تترلق لن يكون مناسبا، ولا الاحتفال قبل الأوان، لأن هناك تحديات كبرى لا تزال تواجه البلد. وتلك الالتزامات السياسية أدلة على نضج الحكومة في بلد فتيّ، قرر أن يمسك بيده زمام مصيره، بوصفه بلدا مستقلا وذا سيادة.

ولذلك يتعين على المجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضى، أن يكمل عمله هناك وأن يرتفع إلى مستوى التطلعات المشروعة للتيموريين. وهنا، يجب أن تستمر أنشطة الأمم المتحدة عن طريق آلياتها الرئيسية المتعددة الأطراف. وسيكون هذا عاملا هاما لبناء السلام وتعزيز سيادة القانون وتوطيد الديمقراطية والمؤسسات الوطنية.

إن قدرة الطبقة السياسية التيمورية يجب أن تظهر في مزيد من القدرة على العمل معا من أجل المصلحة العليا للأمة، سواء في البرلمان أو في الهياكل الوطنية الأخرى، لتمكين هذه الأمة الفتية من التصدي للتحديات الموجودة على طول الطريق الذي تسلكه نحو المستقبل. ويجب أن يلتزم أعضاء هذه الطبقة السياسية التزاما حازما بالحوار والمصالحة الوطنية وأن يضعوا حدا للخلافات الجارية التي تفقدهم البصيرة في تحقيق أهدافهم الإنمائية والتي تبدد طاقاتهم، وتعرض استعادة الأمن والاستقرار للخطر.

وتتطلب المسائل الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالفقر وانتشار البطالة، وكذلك كل العواقب المترتبة على أزمة عام ٢٠٠٦، أن تكون الأولوية اليوم لحل عدد من المشاكل الخطيرة. وأولاها قضية الرائد الفريدو رينادو وحالة مقدمي الالتماسات – أي العسكريين السابقين الذين طلب إليهم مغادرة الجيش أو الذين هربوا من الخدمة. وثاني هذه المشاكل هو إعادة إدماج ١٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين يعيشون الآن في حوالي ٥٣ مخيما، وتحسين ظروفهم المعيشية. ويضيف هذا الوضع خطر وقوع كارثة إنسانية إلى التحديات الكثيرة التي يجب أن تواجهها تيمور – ليشتي. وثالث هذه المشاكل مواصلة بناء القدرات في مؤسسات الدولة بوجه عام، ولا سيما في قطاع العدالة، ووضع استراتيجية للحكومة لإصلاح القطاع الأمني الحساس، الذي ينظر إليه بوصفه نقطة الضعف في المؤسسات التيمورية.

وأظهرت بعثة مجلس الأمن الأخيرة، بسبب الولاية المخولة لها، وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها، مرة أخرى أن على المجلس، والأمم المتحدة بشكل أوسع، التزاما تجاه تيمور – ليشتي. ووفد بلادي مقتنع، كما كان الحال في الماضي، بأنه يجب على المجلس أن يبدي اهتماما كبيرا بالاحتياجات المعرب عنها وأن يعمل على تحقيق ما هو أفضل، من خلال وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، فيما يتعلق بإعادة تكييف دور قوة شرطة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي والمسائل الأخرى ذات الأهمية الحيوية، مثل ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

ويؤيد الكونغو الاستنتاجات الواردة في تقرير بعثة مجلس الأمن، ونؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لكي تتمكن الدولة التيمورية الفتية من مواصلة الاعتماد على منظومة الأمم المتحدة حتى تحقق الاعتماد على الذات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

تؤيد إيطاليا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للبرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأقصد من ملاحظاتي المختصرة هذه أن أستكمل تلك التي ذكرتها رئاسة الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أود أن أشارك الوفود الأخرى في التقدم بالشكر إلى السفير كومالو وفريقه على ما أبدوه من روح قيادية في إدارة أعمال البعثة، وكذلك على تنسيقهم عملية التحضير لهذا التقرير (S/2007/711). إن الاهتمام الذي يكرسه الشعب التيموري والسلطة التيمورية لهذه البعثة، وثراء التقرير، يثبتان في حد ذاتهما الأثر القوي للبعثة.

وقد بعث مجلس الأمن برسالة واضحة للبلد في منعطف حاسم، ولدينا الآن ثروة كبيرة من المعلومات والأفكار تمكن المجلس من إجراء مناقشة أكثر استنارة عن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في أوائل العام القادم. وفي هذا الصدد، أقرت البعثة أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تضطلع بولايتها بأسلوب فعال وأن جميع الأطراف في تيمور - ليشتي تعتمد على استمرار وجودها، كما علمنا أيضا اليوم من ممثلة تيمور - ليشتي.

في الواقع، يتطلب التعقيد المستمر لجهود تحقيق الاستقرار في تيمور - ليشتي اهتماما ومساعدة دائمين من جانب الأمم المتحدة في جميع المجالات الرئيسية، من مجال الأمن إلى مجال الحوار السياسي، ومن مجال حقوق الإنسان إلى مجال التنمية . وأقد أثبتت أحداث العامين الماضيين أننا يجب أن نتحلى بالصبر. فإذا لم نتمكن من مواصلة إحراز التقدم فإننا نخاطر بالتقهقر.

وفي هذا السياق، كما ذكر الكثيرون، لا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية الملكية التيمورية. ويرجع الأمر إلى الشعب وإلى القيادة في تيمور - ليشتي للسعي من أجل التوصل إلى حلول للتحديات المتبقية. وقد سرني، في هذا الصدد، أن أسمع في هذه القاعة من ممثلة تيمور - ليشتي في الأسبوع الماضي، ومرة أخرى اليوم، أن تيمور - ليشتي تنظر إلى علاقتها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل بوصفها أحد عوامل التكافل وليس الاعتماد على الغير. وذلك هو النهج الذي ينبغي أن يلهم عملنا المشترك.

إن التنظيم الناجح للدورة الانتخابية قد أظهر مرة أخرى التزام الشعب التيموري بالسلام والديمقراطية. وفي الوقت ذاته، يبين التقرير بوضوح أن التحديات التي تنتظرنا في المستقبل، ما زالت لسوء الحظ، تماثل كثيرا تلك التي تسببت في وقوع أزمة عام ٢٠٠٦. ولا تزال المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات من أشق هذه التحديات، بالاقتران مع الافتقار إلى إحراز تقدم ملحوظ في تحسين سبل العيش للسكان.

لقد أوضحت الرئاسة الأوروبية التحديات المذكورة أعلاه، وكذلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للمساعدة على معالجتها. ومن جانبنا، أود أن أشدد فقط على أهمية المشاركة النشطة من جانب تيمور - ليشتي في مبادرات التعاون والتكامل الإقليميين التي ترفع بها البلد مكانتها الدولية وتشارك بها جيرانها في عملية تحقيق الاستقرار.

أخيرا، أود أن أشير إلى أن إيطاليا، بالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، ظلت تدعم باستمرار الديمقراطية التيمورية الفتية في جميع مراحل نشأتها وتطورها، وكانت آخر مبادرة هي مشاركة مسؤولين تيموريين في دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان في معهد سان ريمو الدولي للقانون الإنساني. ونظل ملتزمين بدعم تيمور - ليشتي في سعيها من أجل توطيد السلام والديمقراطية والتنمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

نظرا لعدم وجود متكلمين آخرين مدرجين في قائمتي، أود أن أعرب، بالنيابة عن المجلس، عن امتناني وتقديري لجميع أعضاء بعثة مجلس الأمن، التي قادها بجدارة السفير كومالو، على الأسلوب الذي اتبعوه في الاضطلاع بمسؤوليتهم المهمة.

بهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.